The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N1, P P 191 -210
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد١شباط ٢٠٢٤ ص ص١٩١ -٢١٠

The impact of changes in exchange rates and their role in applying (Standard No. 21), an applied study on private banks in the Kurdistan region / Iraq

اثر التغيرات في أسعار الصرف ودورها في تطبيق(المعيار رقم ٢١)دراسة التطبيقية في البنوك الاهلية في اقليم كوردستان\عراق

*م.م.هەفال لشكرى حمد ** د. هيشو ريبوار على

Abstract

In this research, the impact of international standards No. 21 and their link to exchange rate changes policies and their relevance to application were explored. It is used to investigate in a theoretical and applied manner on the ground, in the private banks of the Kurdistan Regional Government. It can be said that the application of Standard No. 21 has a role in implementing international policies and laws that have an impact on the state of application in private banks in the region.

* الجامعة التقنية أربيل/ معهد التقني ميركسور.

** الجامعة التقنية أربيل/ كلية التقنية الإدارية .

المستخلص: تم استكشاف في هذا البحث اثر المعيار رقم ٢١ الدولية وربطها بسياسات تغيرات سعر صرف وصلتها بالتطبيق يتم استخدامه للتحقيق بطريقة نظرية وتطبقيه على ارض الواقع في البنوك الاهلية لحكومة إقليم كردستان، ويمكن القول بان تطبيق معيار رقم ٢١ له دور في تطبيق السياسات والقوانين الدولية وله تأثر في حالة التطبيق في البنوك الاهلية في الاقليم.

المقدمة :- يعد سعر الصرف من المتغيرات المهمة فيلا المحاسبة وفي سوق العمل وله تأثير كبير على القطاعات الاقتصادية بالعملات الأجنبية، وان قيمة العملة يتحدد بتفاعل عناصر العرض والطلب عليها في سوق بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى، وهو ما يتناغم مع المعيار المحاسبي (٢١) كمتغير تابع ، لمعرفة العلاقة بينهما واثرها على الوحدات الاقتصادية.

المشكلة البحث:

١-المشكلة الرئيسية:- لا يوجد قانون يلزم جميع البنوك الأهلية بتطبيق المعيار رقم ٢١ ليظهر تأثيره في تغير سعر صرف العملة حسب التغيرات

٢-المشكلة الثانوية:_ ان عدم تطبق المعيار يؤثر سلبا على سياسات سعر صرف العملة في البنوك وخاصة البنوك الاهلية

هدف البحث: يهدف هذه البحث الى اهمية وتأثير تغيرات اسعار الصرف وتطبيق المعيار رقم (٢١) في البنوك الاهلية في اقليم كردستان العراق لما له من تأثير متوقع على سياسات تغيرات سعر صرف في اقليم كردستان العراق وفي البنوك الأهلية في الاقليم.

فرضية البحث:-

١- هل هناك تغيرات في اسعار الصرف العملة في اقليم كردستان العراق؟

٢- هل يتم تطبيق المعيار المحاسبي رقم (٢١)في البنوك الأهلية في اقليم كردستان العراق؟

٣- هل يوجد تأثير متغير تطبيق معيار رقم (٢١) على متغير تغير أسعار صرف العملة في اقليم كردستان العراق؟

اهمية البحث:-تمحور موضوع هذه الدراسة حول أهمية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار صرف العملات في ظل التطبيق العملي لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم (٢١) .

حدود بحث:-

الحدود الزمانية :_ للفترة من ٢٠٢٣/٩/١ الى ٢/ ٢٠٢٣/١٢

الحدود المكانية:- البنوك الاهلية في اقليم كردستان العراق

المبحث الاول:- مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه: " قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في سوق بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى"، ويفضل كثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة التي تعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية، وليس عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل وحدة ويربط العديد من المراقبين للشأن الاقتصادي العراقي ما يجري بضعف السياسات النقدية في البلاد، وسيطرة جهات حزبية وأخرى مسلحة على السوق المالية، وتهريب العملة الصعبة إلى الخارج، مع تحكم شركات معينة تعمل بمجالات الحوالات الخارجية في سعر الدولار من خلال ما توصف بـ"حرب المضاربات.(القاضي وحمدان، ١٣:٢٠٠٨).

ووسط مخاوف من أن تؤدي أزمة ارتفاع سعر صرف الدولار إلى زيادة معدلات الفقر -التي بلغت قرابة ٢٥% العام الحالي- أو زيادة الاضطرابات الاجتماعية في خضم المظاهرات الحالية التي يقودها الخريجون المطالبون بالتعيين الحكومي، يرى المستشار المالي لرئيس الوزراء أن القضية تتعلق بسياقات البنك الفدرالي الأميركي (المركزي الأميركي) المتخذة مؤخرا وجاءت نتيجة الخشية من التحويلات المشبوهة والمشكوك فيها.

نظام تحويل جديد

وفي حديثه الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الدولار وطبيعة الإجراءات الجديدة، وقال "إن أموال العراق من الدولار كاحتياطات مودعة بحساب البنك المركزي العراقي في المركزي الأميركي في نيويورك، يتم طلبها عبر تحويلات من قبل الزبائن والمصارف"، وأضاف أن "الجهات الدولية كانت لا تعرف طبيعة هذه الطلبات التي تأتي من المصارف العراقية."وتابع أنه في الفترة الأخيرة بات لدى هذه الجهات الدولية توجس من أن كثيرا من هذه الطلبات لا تخدم الاقتصاد العراقي، وبالتالي استحدث البنك المركزي العراقي منصة خاصة جديدة للتحويلات، وبات بإمكان المركزي الأميركي ملاحظة بعض الطلبات غير المنتظمة والمشبوهة، الأمر الذي أدى لرفضها.وبناء على ذلك - وصلت عمليات رفض التحويلات الخارجية إلى نسبة ٧٥%، لافتا إلى أن الطلب على الدولار بات يفوق كمية المعروض منه بالسوق، بما أدى في المحصلة إلى ارتفاع سعر الصرف، وفق تعبيره وقد بين (محمد، ١٩٨٢ :١٤٨-١٤٩) هذه الأسعار كما يلي:-

السعر الرسمي : وهو السعر الذي يشتري به البنك المركزي ويبيع العملة المحلية

السعر الحر : وهو السعر الذي تقبل به البنوك المحلية الأجنبية .

.سعر السوق السوداء: وهو السعر الذي يحدد بواسطة العملاء غير الرسميين لتبادل العملات

.السعر الجزائي:- وهو السعر الذي ُيحدد لنوع معين من القرارات خاصة بعدم تشجيع نـوع معـين مـن الواردات

المبحث الثاني

١- معيار المحاسبة الدولي ٢١ آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية : إن النظرية في المحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لأحكـام وترشـيد التطبيق العملي، أما ما يتعلق بالمبادئ العلمية فإنها تمثل قمة الفكر في النظريـة حيث تمثـل الأحكام الأساسية العامة التي تحدد أفضل أسس القياس والعرض للأحداث والعمليات والظـروف الاقتصادية، وفي المحاسبة تعتبر الخطوة المنطقية التي تلي التوصل إلى المبادئ هـي ترجمـة المبادئ إلى معايير التطبيق العملي (الشيرازي، ٢٠١٥ :١٢١-١٢٢) يتناول المعيار المحاسبي الدولي ٢١ كيفية تنفيذ المنشأة أنشطة أجنبية من خلال عمليات بعملات أجنبية، إضافة إلى عرض المنشأة بياناتها الماليةبتلك العملات.ويهدف هذا المعيار الذي تنشر "الغد" تفاصيله بالتعاون مع جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إلى وصف كيفية تضمين معاملات العملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في البيانات المالية للمنشأة وكيفية ترجمة البيانات المالية إلى عملة عرض والمسائل الأساسية هي أي أسعار الصرف يجب أن تستخدم وكيفية إعداد التقارير عن تأثير التغيرات في اسعار الصرف في البيانات المالية.ولا ينطبق المعيار ٢١ على محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية، بما فيها تحوط صافي الاستثمار في العملية الأجنبية. وينطبق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ فقط على محاسبة التحوط.كما لا ينطبق هذا المعيار على العرض في بيان التدفقات النقدية للتدفقات النقدية الناجمة عن المعاملات بالعملة الأجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية للعمليات الأجنبية (انظر معيار المحاسبة الدولي ٧ بيان التدفقات النقدية) (صيام،٢٠٠٣، ٣-٥).

٢- العملة الوظيفية : العملة الوظيفية هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة. وتكون البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة عادة هي البيئة التي تولد فيه النقد وتصرفه، تضع المنشأة العوامل التالية في الحسبان عند تحديد عملتها الوظيفية:

(أ)العملة:

١- العملة التي تؤثر بشكل رئيسي على أسعار بيع البضائع والخدمات (وتكون عادة العملة التي تعرض بها أسعار بيع السلع والخدمات ويتم تسويتها بها).

٢- العملة الخاصة بالدولة التي تحدد قواها التنافسية وأنظمته بشكل رئيسي أسعار بيع بضائعها وخدماتها.

(ب) العملة التي تؤثر بشكل رئيسي على العمالة والتكاليف المادية والتكاليف الأخرى لتزويد

البضائع أو الخدمات (وتكون هذه العملة عادة التي تعرض بها التكاليف ويتم تسويتها بها) (علي ،٢٠١٥، ١٧٧-١٨٤)

إعداد التقارير عن معاملات العملة الأجنبية بالعملة الوظيفية:العملة الأجنبية هي عملة غير العملة الوظيفية للمنشأة، وسعر الصرف الفوري هو سعر صرف التوصيل الفوري. فرق الصرف هو الفرق الناتج من ترجمة عدد معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعارصرف مختلفة.صافي الاستثمار في عملية أجنبية هو مبلغ الفائدة للمنشأة معدة التقارير في صافي الأصول لتلك العملية.يتم تسجيل معاملة العملة الأجنبية، عند الاعتراف الأولي بالعملة الوظيفية، عن طريق تطبيق مبالغ سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية على العملة الأجنبية في تاريخ المعاملة.عند نهاية كل فترة إعداد تقارير:

(أ) يتم ترجمة وحدات العملة الأجنبية النقدية باستخدام سعر الإقفال.

(ب) يتم ترجمة الوحدات غير النقدية التي تم قياسها وفقا للتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبيةباستخدام سعر الصرف عند تاريخ المعاملة.

(ج) يتم ترجمة الوحدات غير النقدية التي تم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية، باستخدام أسعار الصرف وقت تحديد القيمة العادلة.يتم الاعتراف بفروقات الصرف الناجمة عن تسوية البنود النقدية أو عند ترجمتها بأسعار تختلف عن تلك التي تم ترجمتها، وفقا لها الاعتراف الأولي خلال الفترة أو في بيانات مالية سابقة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها

إلا أنه يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناجمة عن الوحدات النقدية التي تشكل جزءا من صافي استثمار المنشأة معدة التقارير في الربح أو الخسارة في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة معدة التقارير أو في البيانات المالية الفردية للعملية الأجنبية، حسب ما هو ملائم. في البيانات المالية التي تتضمن العملية الأجنبية والمنشأة معدة التقارير (مثل البيانات المالية الموحدة عندما تكون العملية الأجنبية شركة تابعة)، يتم الاعتراف بفروقات الصرف هذه أوليا في الدخل الشامل الآخر ويعاد تصنيفها من حقوق ملكية إلى الربح والخسارة عند التصرف بصافي الاستثمار.

بالإضافة لذلك، عند الاعتراف بالربح أو الخسارة على بند غير نقدي في الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم الاعتراف بأي مكونات صرف لذلك الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الآخر.

وبالمقابل، عندما يتم الاعتراف بربح أو خسارة على بند غير نقدي في الربح أو الخسارة فإنه يتم الاعتراف بأي مكونات صرف لذلك الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة.

الترجمة إلى عملة العرض/ ترجمة العملية الأجنبيةيسمح المعيار للمنشأة بعرض بياناتها المالية بأي عملة (أو عملات). ولهذا الغرض، يمكن للمنشأة أن تكون منشأة مستقلة أو شركة أم تقوم

بإعداد بيانات مالية موحدة أو شركة أم أو مستثمر أو مشارك في مشروع مشترك يقوم بإعداد بيانات مالية منفصلة وفق المعيار المحاسبة الدولي ٢٧ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة. إذا اختلفت عملة العرض عن عملة المنشأة الوظيفية، تترجم المنشأة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض. فعلى سبيل المثال، عندما تحتوي مجموعة على منشآت فردية لها عملات وظيفية مختلفة يتم التعبير النتائج والمركز المالي لكل منشأة بعملة مشتركة بحيث يصبح من الممكن عرض البيانات المالية الموحدة. يطلب من المنشأة ترجمة نتائجها ومركزها المالي من عملتها الوظيفية إلى عملة (أو عملات) العرض باستخدام الطريقة اللازمة لترجمة عملية أجنبية من اجل تضمينه افي البيانات المالية للمنشأة معدة التقارير.

٣-يتم ترجمة النتائج والمركز المالي للمنشأة والتي لا تكون عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع إلى عملة عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالي(محمد،١٤٧:١٩٨٢).

(أ) يتم ترجمة الأصول والالتزامات لكل بيان مركز مالي تم عرضه (بما فيها البيانات المقارنة) بسعر الإغلاق بتاريخ ذلك البيان.

(ب) يتم ترجمة الدخل والمصاريف لكل بيان دخل شامل أو بيان دخل منفصل معروض بأسعار الصرف في تواريخ تلك المعاملات.

(ج) يتم الاعتراف بكافة فروقات الصرف الناتجة في الدخل الشامل الآخر.

تعامل أي شهرة ناجمة عن استملاك العملية الأجنبية وأي تعديلات قيمة عادلة على المبالغ المحملة للأصول والالتزامات الناجمة عن استملاك تلك العملية الأجنبية، كأصول والتزامات للعملية الأجنبية. العملية الأجنبية هي منشأة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقارير وتكون نشاطاتهم قائمة أو تعقد في بلد أو عملة عدا تلك الخاصة بالمنشأة معدة التقارير.

عند التصرف بالعملية الأجنبية، يعاد تصنيف المبلغ المتراكم لفروقات الصرف المرتبطة بالعملية الأجنبية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في مكون منفصل لحقوق الملكية، من حقوق ملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل إعادة تصنيف) عندما يعترف بالربح أو الخسارة عند التصرف (انظر معيار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية (كما تم تنقيحه في عام ٢٠٠٧)).

عند التصرف الجزئي بالشركة التابعة التي تتضمن العملية الأجنبية، فإن المنشأة تعيد نسبة الحصة التناسبية للمبلغ المتراكم لفروقات الصرف المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الحصص غير المسيطرة في تلك العملية الأجنبية. وفي أي تصرف جزئي آخر للعملية الأجنبية

فإن المنشأة تعيد تصنيف الحصة التناسبية للمبلغ المتراكم لفروقات الصرف والمعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة.

تطبق المنشأة إجراءات الترجمة المطبقة على العملة الوظيفية الجديدة بأثر مستقبلي من تاريخ التغير عندما يكون هناك تغير في عملة المنشأة الوظيفية.

إذا كانت العملة الوظيفية هي عملة الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، فإنه يعاد عرض بيانات المنشأة المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٢٩ "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع."يتم ترجمة النتائج والمركز المالي للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية عملة اقتصاديات ذات تضخم مرتفع إلى عملة عرض مختلفة باستخدام الإجراءات الآتية:

(أ) يتم ترجمة كل المبالغ (الأصول والالتزامات وبنود حقوق الملكية والدخل والمصاريف بما فيها المصاريف المقارنة) بسعر الإغلاق بتاريخ أحدث بيانات عن المركز المالي.

(ب) عند ترجمة المبالغ إلى عملة اقتصاديات ليست ذات تضخم مرتفع، تكون مبالغ المقارنة هي تلك التي تم عرضها كمبالغ السنة الحالية في بيانات السنة المالية السابقة (أي، لم تعدل للتغيرات اللاحقة في مستوى السعر أو التغيرات اللاحقة في أسعار الصرف)

الفصل الثالث: الجانب الميداني

المبحث الأول: وصف متغيرات البعث:بهدف تحليل متغيرات البحث والتي تتضمنها الاستبانة، تم تقسيم متغيراتها الى جزئين: الجزء الأول وتشمل ثمانية متغيرات شخصية والتي تتضمن: الفيات العمرية، نوع الجنس، التحصيل العلمي، التخصص، الوظيفة، المهنة، مكان العمل وفيات سنوات الخدمة.

اما الجزء الثاني فتشمل محاور البحث حيث تم تقسيمها الى محورين: المحور الأول والمتعلقة بالتساؤلات حول متغير "تغيرات أسعار الصرف العملة"، وتم ترميز هذا المحور بالرمز (Y) حيث تم قياس المحور المذكور عن طريق ثمانية عبارات او تساؤلات وتم ترميزها كالتالي (Y1-Y8) اما المحور الثاني المتعلق بـ " تطبيق معيار رقم (٢١) وتأثير التغيرات في سعر العملة " بالرمز (X) حيث قيست هذا المحور عن طريق عشرة عبارات او تساؤلات حيث قام الباحثين بترميزها كالتالي (X1-X10).ولغرض جمع البيانات الأولية حول المستجيبين، استخدم الباحثين مقياسًا خماسيًا من نوع ليكرت (خمس بدائل). تتراوح قيم هذا المقياس بين الدرجة الواحدة (١)، والتي تعني "لا اتفق بشدة"، والدرجة الخمسة (٥)، والتي تعني "اتفق بشدة". وبعدها تم توزيع الاستبانة بشكل عشوائي على عينة من مجتمع البحث، عن طريق منصة (Google Forms) حيث قام (٨٨) من المبحوثين بملء استمارة الاستبيان. بعد ذلك، تم

استخدام برنامج الإحصاء (SPSS V26) لتحليل الآراء والإجابات، وكذلك لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات المقدمة من قبل الدراسة الميدانية الحالية.

١.وصف المتغيرات الشخصية: القام الباحثين بوصف افراد عينة البحث وفق السمات الشخصية والمتمثلة بـ " الفيات العمرية، نوع الجنس، التحصيل العلمي، التخصص، الوظيفة، المهنة، مكان العمل، عدد سنوات الخدمة" حيث تم توزيعهم على ثلاثة جداول وكما مبين ادناه:

٢.توزيع افراد عينة البحث وفق "الفيات العمرية، نوع الجنس، التحصيل العلمي، التخصص":لغرض توزيع المبحوثين حسب السمات المذكورة أعلاه، تم الاعتماد على الجدول (١) وقد اتضح من خلالها ما يأتي: بالنسبة للفيات العمرية، تبين ان الأغلبية من المبحوثين كانوا ضمن فئة (٢٠-٤٠) سنة بنسبة مشاركة (٧١,٥٩%) اما بالمرتبة الثانية فقد كانت المشاركة من قبل الفية العمرية (من ٤٠ سنة الى اقل من ٥٠ سنة) وبالمرتبة الثالثة جاءت المساهمة للمبحوثين والتي كانت أعمارهم اقل من ٢٠ سنة وأخيرا كانت نسبة المساهمة قليلة جدا للمبحوثين من ضمن الفية الأكثر من ٥٠ سنة.

من خلال الجدول أيضا تبين ان الأغلبية كانوا من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (٥٢,٢٧%) مقارنة بالإناث والبالغة نسبتهم (٤٧,٧٣%). مع الملاحظة ان نسبة المبحوثين من حيث المشاركة وفق نوع الجنس كانت تقريبا متساوية مع فارق أربع حالة لصالح الذكور.

جدول (١)

توزيع المبحوثين حسب البيانات الشخصية (العمر، نوع الجنس، التحصيل العلمي، التخصص)

المتغير	فيات المتغير	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
العمر	من ٢٠ الى ٤٠ سنة	63	71.59%	1
	أقل من ٢٠ سنة	11	12.50%	2
	من ٤٠ – أقل من ٥٥ سنة	10	11.36%	3
	٥٥ سنة فأكثر	4	4.55%	4
	المجموع	88	100%	
نوع الجنس	ذكر	46	52.27%	1
	انثى	42	47.73%	2
	المجموع	88	100%	
التحصيل العلمي	بكالوريوس	66	75.00%	1
	دبلوم عالي	8	9.09%	2
	غير ذلك	6	6.82%	3
	دبلوم	5	5.68%	4
	ماجستير	3	3.41%	5
	المجموع	88	100%	

التخصص	المالية والصرفية	35	39.77%	1
	المحاسبة	25	28.41%	2
	الأخرى	13	14.77%	3
	الإدارة	11	12.50%	4
	الاقتصاد	4	4.55%	5
	المجموع	88	100%	

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

اما بالنسبة للتحصيل العلمي، تبين ان اعلاه نسبة من المشاركة كانوا من ضمن فئة الحاصلين على درجة البكالوريوس حيث كانت نسبتهم (٧٥ %) من المساهمة حيث جاءوا بالمرتبة الأولى من حيث أهمية المشاركة للفية المذكورة، وجاء المبحوثين والذين كانوا من ضمن الفية الحاصلين على درجة دبلوم العالي بالمرتبة الثانية من الأهمية بنسبة (٩,٠٦%) اما المبحوثين الحاصلين على درجات أخرى والغير المذكورة في البحث المعني فقد كانت نسبتهم (٦,٨٢%) وأخيرا كانت المشاركة ضئيلة جدا وتكاد ان لا تذكر من قبل المبحوثين من ضمن درجتي الماجستير ودبلوم بواقع مساهمة ثلاثة حالات وخمس حالات لكل من الفيتين وعلى التوالي. وأخيرا تبين ان الأكثرية من المبحوثين كانوا من ضمن تخصص المالية والمصرفية حيث بلغ نسبتهم (٣٩,٧٧%) وقد جاءت بالمرتبة الثانية المحاسبين بنسبة مشاركة (٢٨,٤١%)، اما التخصصات الأخرى الغير المذكور فقد جاءت بالمرتبة الثالثة من المساهمة بنسبة (١٤,٧٧%) وبالمرتبة الرابعة كانت المشاركة من قبل فية الإداريين حيث بلغ نسبتهم (١٢,٥٠%) وأخيرا كانت المشاركة من قبل الاقتصاديين قليلة جدا بواقع أربع حالات من المبحوثين. من الملاحظة ان التوزيع المذكور يعتبر حالة طبيعية وذلك بسبب طبيعة بيئة العمل ضمن البنوك والمصارف وكذلك مكاتب الصيرفة والتي تعتبر من ضمن عينة البحث حيث ان طبيعة عملهم يحتاجون أكثر الى تخصصي المالية والمصرفية بالمرتبة الأولى والمحاسبة بالمرتبة الثانية.

٣.توزيع افراد عينة البحث وفق "الوظيفة، المهنة":بناء على الجدول (٢) والذي يبين من خلاله توزيع افراد المبحوثين وفق الوظيفة والمهنة، بالنسبة للوظيفة اتضح ان اغلبية المبحوثين كانوا لديهم وظائف أخرى خير مذكورة ثم التصنيف الذي وضعه الباحثين وكانت نسبتهم (٥١,٤١%) من الموظفين حيث احتلوا المرتبة الأولى من حيث المشاركة. بالمرتبة الثانية جاءت المشاركة من قبل موظفو الحسابات في البنك بنسبة مساهمة (٢٣,٨٦%) اما المدراء البنوك الأولى فقد كانت نسبة مشاركتهم (٩,٠٩%). وبالمرتبة الرابعة كانت المشاركة من قبل موظفون مكاتب صرف العملة حيث بلغ نسبتهم (٦,٨٢%). وقد تبين أيضا ان الخبراء في شؤن المالية والمصرفية كانت نسبتهم قليلة من المشاركة حيث كانت نسبت مساهمتهم من

المعلومات بلغت (٤,٥٥%) وبالمرتبة الأخيرة كانت المساهمة قليلة جدا وضئيلة وتكاد ان لا تذكر لموظفي التدقيق ومدراء الحسابات في البنوك بنسب مشاركة (٣,٤١%) و (١,١٤) وعلى التوالي.

جدول (٢) توزيع المبحوثين حسب البيانات الشخصية (الوظيفة، المهنة)

المتغير	فيات المتغير	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
الوظيفة	الأخرى	45	51.14%	1
	موظف حسابات في البنك	21	23.86%	2
	مدير لدى البنك الأهلي	8	9.09%	3
	موظف لدى مكاتب الصرف العملة	6	6.82%	4
	خبير في شؤون المالية والمصرفية	4	4.55%	5
	موظف التدقيق في البنك	3	3.41%	6
	مدير حسابات لدى البنك	1	1.14%	7
	المجموع	88	100%	
المهنة	المحاسب	34	38.64%	1
	الاخرى	33	37.50%	2
	الإداري	10	11.36%	3
	الاقتصادي	5	5.68%	4
	محاسب القانوني	3	3.41%	5
	استاذ الجامعي	2	2.27%	6
	الإحصائي	1	1.14%	7
	المجموع	88	100%	

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

واتضح أيضا ومن خلال توزيع المبحوثين حسب أصناف المهن والتي يتم المزاولة من قبلهم، وجد ان الأكثرية كانوا من المحاسبين بنسبة مساهمة (٣٨,٦٤%) وبالمرتبة الثانية كانت المشاركة من قبل الموظفين والذين كانوا لديهم مهن أخرى غير مذكورة ضمن التصنيف المذكور حيث بلغت نسبتهم (٣٧,٥٠%) وبالمرتبة الثالثة كانت المشاركة من نصيب الإداريين بنسبة مساهمة (١١,٣٦%).

وقد تبين أيضا ان المشاركة من قبل الاقتصاديين كانت تساوي نص المشاركة من قبل الإداريين اما أصناف المهن الأخرى المتبقية من المحاسبين القانونيين وأساتذة الجامعة والاحصائيين فقد كانت نسبة مساهمتهم قليلة جدا وعلى التوالي (٣,٤١%)، (٢,٢٧%)، (١,١٤%).

٤.توزيع افراد عينة البحث وفق "مكان العمل، سنوات الخبرة":لغرض توزيع افراد المبحوثين وفق مكان العمل وسنوات الخبرة للمبحوثين، تم الاعتماد على الجدول (٣) وتبين ان الأكثرية

من الموظفين المساهمين في الدراسة الميدانية المعنية بالبحث كانوا من البنوك الاهلية بنسبة مساهمة (٥٠%) وبالمرتبة الثانية جاءت بالمشاركة من قبل الموظفين والذين يعملون في أماكن أخرى والتي لم تكن ضمن التصنيف المذكور والتي بلغت نسبهم (٣٠,٦٨%) وأخيرا كانت المشاركة للموظفين من البنوك الاهلية بنسبة (١٩,٣٢%).

جدول (٣) توزيع المبحوثين حسب البيانات الشخصية (مكان العمل، سنوات الخبرة)

المتغير	فيات المتغير	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
مكان العمل	البنوك الاهلية	44	50.00%	1
	الاخرى	27	30.68%	2
	مكاتب صرف العملة	17	19.32%	3
	المجموع	88	100%	
سنوات الخبرة	أقل من ٥سنوات	35	39.77%	1
	من ٥ – أقل من ١٠ سنوات	19	21.59%	2
	من ١٠ – أقل من ١٥ سنوات	14	15.91%	3
	٣٠ سنة فأكثر	13	14.77%	4
	من ١٥ – أقل ٢٠ سنوات	5	5.68%	5
	من٢٠- أقل من٣٠سنوات	2	2.27%	6
	المجموع	88	100%	

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

وتبين أيضا ان اعلاه نسبة من المشاركة كانت ضمن الفية (اقل من ٥ سنوات) من سنوات الخبرة بنسبة مشاركة (٣٩,٧٧%) حيث جاءت بالمرتبة الاولى من الاهمية من حيث المساهمة وجاءت بالمرتبة الثانية المشاركين التي تقع سنوات خبرتهم ضمن الفية (من ٥ سنوات الى اقل من ١٠ سنوات) بنسبة مشاركة (٢١,٥٩%) وجاءت بالمرتبة الثالثة المبحوثين التي كانت سنوات خبراتهم تتراوح بين ١٠ سنوات الى اقل من ١٥ سنة بنسبة مساهمة (١٥,٩١%) وبالمرتبة الرابعة وجد ان نسبة المبحوثين والتي كانت سنوات خبراتهم اكثر من ٣٠ سنة بلغت (١٤,٧٧%) اما الفيتين المتبقيتين والمتمثلتين بـ (من ١٥ الى اقل من ٢٠ سنة) و (من ٢٠ سنة الى اقل من ٣٠ سنة) كانت النسبتين قليلة جدا والبالغة (٥,٦٨%) و (٢,٢٧%) من المبحوثين بواقع مشاركة خمسة حالات وحالتين من المبحوثين.

وصف محاور الدراسة:تم وصف المتغيرات البحث والتي تتضمن الآراء والاجابات حول التساؤلات والفقرات والتي جمعت من خلال افراد عينة البحث ، حيث استخدم الاساليب الاحصائية ومنها التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والاوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق، ويجب ان نذكر هنا انه يتم تحديد اتجاه الآراء من حيث مستويات

الموافقة وذلك استنادا الى المتوسط الحسابي (المرجح) للتساؤلات او العبارات وذلك وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة الميدانية الحالية، حيث تم تقسيم الدرجات الخمسة من المقياس الى خمس فيات وكالتالي: فاذا وقعت المتوسط (متوسط المرجح للآراء) ضمن الفية (١-١,٧٩) فان الآراء تعتبر (غير موافق اطلاقاً)، (١,٨-٢,٥٩) تعتبر (غير موافق)، (٢,٦-٣,٣٩) تعتبر (محايد)، (٣,٤٠-٤,١٩) تعتبر (موافق)، (٤,٢٠-٥) تعتبر (موافق بشدة).
ومن اجل وصف وتحديد مستوى الآراء من حيث اتفاقها بالنسبة للعبارات او المحور متجمعة من ضمن المحورين والتي تتضمنها الدراسة الحالية، قام الباحثين باستخدام الإحصاءات الوصفية ومنها قيم الأوساط الحسابية والتي من خلالها تتم وصف الآراء من ناحية الموافقة من عدمها او من خلال نسبة الاتفاق والتي تعتمد قيمته كليا على الوسط الحسابي حيث تساوي قيمة الوسط الحسابي مقسوما على عدد درجات المقياس والتي تساوي خمسة درجات وفق المقياس المستخدم.
ومن خلال قيم الانحراف المعياري وبالخص معامل الاختلاف ويعتبر الأخير من المقاييس الإحصائية النسبية المهمة لقياس مستوى التقارب او التجانس وكذلك مدى تباعد الآراء من بعضها البعض لكونها تعتمد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري في آن واحد والتي تساوي حاصل قسمة قيمتي الانحراف المعياري مقسوما على الوسط الحسابي، حيث ان اقل قيمة تدل على تقارب الآراء وبالتالي الاتفاق حول العبارة او المحور والعكس صحيح.
ولتأكد من قبول العبارات فيما تتضمنها من نصوص ومفاهيم او للتأكد من الادعاء حول العبارات او المحور والتي تكون أحيانا على شكل أسئلة الموجه نحو المبحوثين، تم استخدام احصاءة اختبار (t) من اجل اختبار الادعاء حول قبول العبارة من عدمها. وتم اختبار على أساس القيمة الافتراضية لمتوسط المقياس وهنا تكون (٣) استنادا على مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة الحالية.
ان قاعدة القرار يستدل عليها من خلال مقارنة القيمة الاحصائية الاختبار مع قيمتها الجدولية عند درجات الحرية (n-1) حيث ان (n) تمثل عدد المبحوثين وعند مستوى الدلالة الاحصائية المفترضة في الدراسة الحالية والبالغة (٠,٠٥)، فاذا كانت القيمة الاحصائية أصغر من القيمة الجدولية فهذا يعني انه يتم قبول الفرضية العدمية بمعنى اخر ان الإجابات والآراء تتجه نحو القيمة الافتراضية الوسطية أي ان الآراء تتجه نحو المحايدة او يتم الاعتماد على قيمة مستوى الدلالة الاحصائية للاختبار فاذا كانت القيمة لمستوى الدلالة (.sig) اكبر من قيمة مستوى الدلالة التي تم افتراضها في الدراسة الحالية والبالغة (٠,٠٥) ففي هذه الحالة تدل على قبول الفرضية العدمية أي قبول الادعاء بان الآراء تتجه نحو المحايدة والعكس صحيح.

اما إذا كان العكس فيعني ذلك رفض الفرضية العدمية وقبول فرضية البديلة بمعنى اخر قبول الآراء من عدمها، ويتم التأكد من اتجاه درجة القبول من خلال إشارة قيمة الاختبار فاذا كانت موجبة دلت ذلك على ان الآراء تتجه نحو القبول والعكس صحيح.

٢,١: وصف محور تغيرات أسعار الصرف العملة:تم وصف المحور المذكور من خلال ثمانية عبارات (Y1-Y8) ومن خلال الجدول (٤) اتضح للباحثين ما يأتي:

١.ان قيم الاوساط الحسابية للعبارات كانت تقع ضمن مدى القبول (٣,٩٧-٤,٣١) بصورة عامة (القبول والقبول بشدة) مما يدل ذلك على ان الآراء والاجابات تتجه نحو القبول بنسبة عالية أي ان المبحوثين موافقين على ما تتضمنه عبارات المحور المذكور ويعني ذلك ان هنالك تغييرات في أسعار صرف العملة في إقليم كردستان العراق من وجهة نظر افراد عينة البحث. وعلى صعيد العبارات تبين ان اعلى مستويات من القبول كانت للعبارة (Y2) والتي نصت على " ضرورة فتح دورات تدريبية حول أعمال البورصة وكيفية صرف واسباب تغير الاسعار الصرف العملات ومشاركة الموظفين البنوك الاهلية في إقليم كردستان العراق " حيث بلغت الوسط الحسابي (٤,٣١) وبنسبة اتفاق (٨٦,١٤%) وان اقل نسبة من الاتفاق وذلك حسب الآراء كانت للعبارة (Y1) والتي نصت على " يوجد سعر الصرف بالصيغة التي تعتبر عن عدد وحدات عملة وطنية تعادل وحدات عملة أجنبية" حيث بلغ نسبة الاتفاق الآراء (٧٩,٣٢%) بوسط حسابي (٣,٩٧) وكما هو مبين في الشكل (١) والذي يوضح ترتيب العبارات حسب نسبة الاتفاق للمحور المذكور.

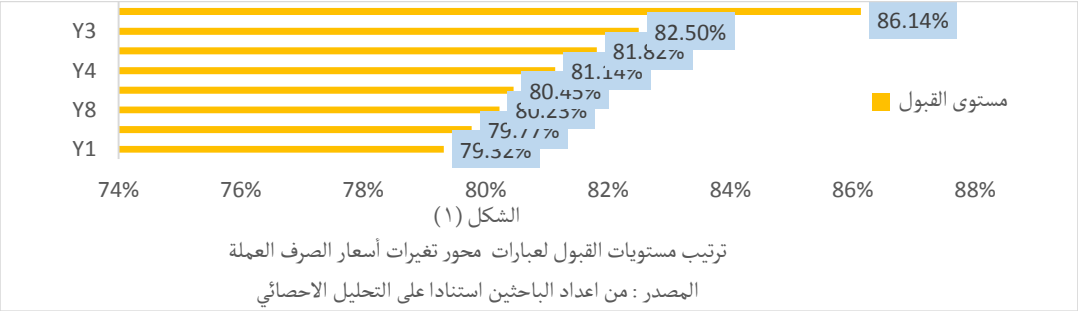

الشكل (١)

ترتيب مستويات القبول لعبارات محور تغيرات أسعار الصرف العملة

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

٢.اما بالنسبة لمعامل الاختلاف فتدل قيمته على مدى تجانس وتقارب الآراء من بعضها البعض ويدل القيمة الأقل على التجانس الأكثر وعلى اقل اختلاف بين الآراء وبمعنى اخر تقارب الآراء والاجابات حول العبارة المعنية والعكس صحيح.

ومن خلال الجدول نجد ان العبارة (Y2) والتي افادة بـان " ضرورة فتح دورات تدريبية حول أعمال البورصة وكيفية صرف واسباب تغير الاسعار الصرف العملات ومشاركة الموظفين البنوك الأهلية في إقليم كردستان العراق" لها اتفاق وتجانس أكثر من قبل المبحوثين حيث بلغ

قيمة معامل الاختلاف (٢٠,٠٣%) ونجد أيضا ان العبارة (Y4) والتي تنص على "ضرورة إخراج قانون خاص من قبل الجهات الحكومية المختصة بمنع صرف أو (تبديل) العملات الأجنبية في أماكن غير مسموحة قانونياً بدى الحكومة" كانت الآراء أكثر اختلافا واقل تجانسا وبالتالي أكثر تشتتا من حيث الآراء والاجابات من قبل المبحوثين حيث بلغت نسبة او معامل اختلافها (٢٥,٧٢%).

٣.ومن خلال الاختبار " اختبار (t) لعينة واحدة" نجد ان قيم احصاءه للاختبار المقابلة لكل العبارات كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار والتي كانت (١,٩٨٩) وذلك عند درجة الحرية (٨٧) ومستوى الدلالة الاحصائية الافتراضية والمستخدمة في الدراسة الحالية (٠,٠٥) واشارتها كانت موجبة، وايضا يمكن الاعتماد على مستوى الدلالة الاحصائية المقابل لكل عبارة نجد انها كانت اقل من مستوى الدلالة المفترضة في الدراسة الحالية والبالغة (٠,٠٥) أي نستطيع رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنى اخر ان العبارات كلها تتجه نحو القبول وبمستويات مختلفة أي بمعنى اخر هنالك تغييرات في سعر صرف العملة في إقليم كردستان العراق أي ضمن عينة البحث ووفق آرائهم.

الجدول (٤) وصف محور تغيرات أسعار الصرف العملة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	قيمة إحصاء (t)	الفرق بين متوسطي العبارة والفرضي	مستوى الدلالة الاحصائية	النتيجة
توجد سعر الصرف بالصيغة التي تعتبر عن عدد وحدات عملة وطنية تعادل وحدات عملة أجنبية.	3.97	0.90	22.76%	79.32%	10.04	0.97	0.00	قبول العبارة
ضرورة فتح دورات تدريبية حول أعمال البورصة وكيفية صرف واسباب تغير الاسعار الصرف العملات ومشاركة الموظفين البنوك الأهليه في إقليم كردستان العراق فيها .	4.31	0.86	20.03%	86.14%	14.21	1.31	0.00	قبول العبارة
يجب أن يكون هناك التوجيهات والتعليمات المالية المختصة بإدارة المصرف لدى الموظفين في البنوك الاهلية .	4.13	0.94	22.90%	82.50%	11.17	1.13	0.00	قبول العبارة
ضرورة إخراج قانون خاص من قبل الجهات الحكومية المختصة بمنع صرف أو (تبديل) العملات الأجنبية في أماكن غير مسموحة قانونياً بدى الحكومة.	4.06	1.04	25.72%	81.14%	9.50	1.06	0.00	قبول العبارة
يجب على الجهات المختصة (المعنية) في مجال المالية والبنوك بعدم منح خروج العملات الاجنبية بشكل النقدي وبمبالغ الكبيرة الى خارج إقليم كردستان العراق بشكل غير قانوني.	4.09	0.98	23.92%	81.82%	10.46	1.09	0.00	قبول العبارة
ضرورة وجود قاعدة مالية والمصرفية خاصة بأمور تبديل (تغير) العملات الأجنبية في البنوك الاهلية و مكاتب الصرف العملات في إقليم كردستان العراق.	4.02	0.96	23.83%	80.45%	10.01	1.02	0.00	قبول العبارة
يجب أن تكون هناك طريقة أو(إطار) مالي والمصرفي مناسب ينظم من خلالها كيفية تحويل(حوالات) العملات الأجنبية إلى خارج إقليم كردستان العراق.	3.99	1.00	25.07%	79.77%	9.27	0.99	0.00	قبول العبارة

يجب إخراج شروط خاص بتنظيم شؤون التجارة والاستيراد بالعملات الاجنبية من خارج إقليم كردستان العراق حفاظا على نسبة العملة الاجنبية اللازمة داخل اقليم كردستان العراق	4.01	1.00	24.93%	80.23%	9.49	1.01	0.00	قبول العبارة

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

٢,٢: وصف محور تطبيق معيار رقم (٢١) وتأثير التغيرات في سعر العملة:تم وصف المحور المذكور من خلال عشرة عبارات (X1-X10) ومن خلال الجدول (٥) اتضح للباحثين ما يأتي:

١.ان قيم الاوساط الحسابية للمؤشرات تقع ضمن مدى القبول، مما يدل ذلك على ان الآراء والاجابات تتجه نحو القبول أي ان المبحوثين موافقين على ما تتضمنه عبارات المحور المذكور ويعني ذلك ان تطبيق المعيار تحدث تغيرات في سعر العملة. وتبين ان اعلى مستويات من القبول كانت للعبارة (X10) والتي نصت على " نسبة الطلب اليومي لعملة الاجنبية (دولار) قد يؤثر على سعر الصرف العملة الاجنبية مقابل دينار العراقي في اقليم كردستان العراق" حيث بلغت الوسط الحسابي (٤,١٠) وبنسبة اتفاق (٨٢,٠٥%) وان اقل نسبة من الاتفاق وذلك حسب الآراء كانت للعبارة (X9) والتي نصت على " هناك تعليمات تؤكد اهمية تطبيق معيار الدولي رقم (٢١) في إقليم كردستان العراق " حيث بلغ نسبة الاتفاق الآراء (٧٥,٤٥%) بوسط حسابي (٣,٧٧) وكما هو مبين في الشكل (٢) والذي يوضح ترتيب العبارات حسب نسبة الاتفاق للمحور المذكور.

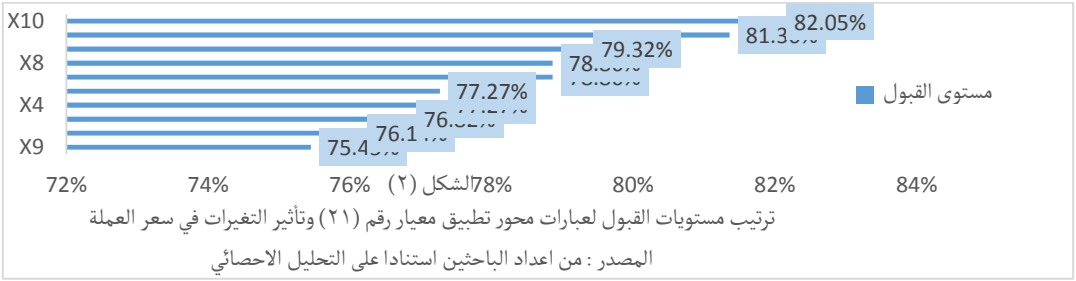

الشكل (٢) ترتيب مستويات القبول لعبارات محور تطبيق معيار رقم (٢١) وتأثير التغيرات في سعر العملة

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

٢.ومن خلال الجدول أيضا نجد ان العبارة (X10) والتي افادة بـان " نسبة الطلب اليومي لعملة الاجنبية (دولار) قد يؤثر على سعر الصرف العملة الاجنبية مقابل دينار العراقي في اقليم كردستان العراق " حيث بلغ نسبة معامل اختلاف للعبارة المذكور (٢١,٨٨%) ويعني ذلك ان لدى المبحوثين تجانس وتقارب حسب الآراء والاجابات ونجد أيضا ان العبارة (X6) والتي تنص على ان "نسبة العرض اليومي لعملة الاجنبية لدى البنك المركزي في العراق يؤثر على تغير سعر الصرف مقابل دينار العراقي " كانت الآراء أكثر اختلافا واقل تجانسا وبالتالي أكثر تشتتا من حيث الآراء والاجابات من قبل المبحوثين حيث بلغت معامل اختلافها (٢٦,٣٨%).

٣.واستنادا على نتائج اختبار (t) نجد ان قيم احصاءه للاختبار المقابلة لكل العبارات كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار والتي كانت (١,٩٨٩) وذلك عند درجة الحرية (٨٧) ومستوى

معنوية الافتراضية والمستخدمة في الدراسة الحالية (٠,٠٥) واشارتها كانت موجبة، وايضا يمكن الاعتماد على مستوى الدلالة الاحصائية المقابل لكل عبارة نجد انها كانت اقل من مستوى الدلالة الاحصائية المفترضة في الدراسة الحالية (٠,٠٥) أي نستطيع رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنى اخر ان العبارات كلها تتجه نحو القبول وبمستويات مختلفة أي بمعنى اخر ان تطبيق معيار (٢١) تؤثر في سعر صرف العملة في إقليم كردستان العراق.

الجدول (٥) وصف محور تطبيق معيار رقم (٢١) وتأثير التغيرات في سعر العملة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	قيمة إحصاء (t)	الفرق بين متوسطي العبارة والفرضي	مستوى الدلالة الاحصائية	النتيجة
هناك قانون خاص يلزم جميع البنوك الاهلية بتطبيق معيار رقم (٢١) في اقليم كردستان العراق	3.81	0.95	24.83%	76.14 %	8.01	0.81	0.00	قبول العبارة
حاجة البلد (اقليم كردستان العراق) بتطبيق معايير الدولية بخصوص معيار رقم (٢١) لتواصل المستمر مع كل تغيرات والتطورات العالمية في مجال المالية والمصرفية	3.97	0.99	24.91%	79.32 %	9.17	0.97	0.00	قبول العبارة
ضرورة وجود التوجيهات والتعليمات المالية يلزم مكاتب تبديل العملات الجنبية والبنوك في اقليم كردستان العراق بتطبيق معيار رقم (٢١) .	3.94	0.94	23.81%	78.86 %	9.42	0.94	0.00	قبول العبارة
إن عدم تطبيق معيار رقم (٢١) يؤدي الى عدم وجود سياسات سعر الصرف العملة الاجنبية لدى البنوك الاهلية ومكاتب تبديل العملات في اقليم كردستان العراق .	3.86	0.96	24.88%	77.27 %	8.43	0.86	0.00	قبول العبارة
تطبيق معيار رقم (٢١) يؤثر على سعر الصرف العملات الاجنبية حسب حجم التغيرات .	3.84	0.93	24.30%	76.82 %	8.45	0.84	0.00	قبول العبارة
نسبة العرض اليومي لعملة الاجنبية لدى البنك المركزي في العراق يؤثر على تغير سعر الصرف مقابل دينار العراقي .	3.86	1.02	26.38%	77.27 %	7.95	0.86	0.00	قبول العبارة
يؤثر ارتفاع تغيرات سعر العملة الاجنبية على الوضع المالي أو الاقتصادي لدى معظم موظفي اقليم كردستان العراق .	4.07	0.98	24.09%	81.36 %	10.22	1.07	0.00	قبول العبارة
يعتقد البحث ان تطبيق معيار رقم (٢١) يساعد البنوك الاهلية في اقليم كردستان العراق في تسهيل العمليات المصرفية.	3.94	0.94	23.81%	78.86 %	9.42	0.94	0.00	قبول العبارة
هناك تعليمات يؤكد أهمية تطبيق معيار الدولي رقم (٢١) في اقليم كردستان العراق	3.77	0.98	25.96%	75.45 %	7.40	0.77	0.00	قبول العبارة
نسبة الطلب اليومي لعملة الاجنبية (دولار) قد يؤثر على سعر الصرف العملة الاجنبية مقابل دينار العراقي في اقليم كردستان العراق .	4.10	0.90	21.88%	82.05 %	11.52	1.10	0.00	قبول العبارة

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

المبحث الثاني: اختبار فرضيات البحث:

فرضية الأولى:لغرض اختبار الفرضية الأولى والتي نصت على ان " هنالك تغيرات في أسعار الصرف العملة في إقليم كوردستان العراق " واستنادا على النتائج والتي تم التوصل اليها والموضحة في الجدول (٦) تبين ان قيمة احصاءه (t) والمقابلة لمتوسط المحور الأول "تم

اختبار المحور الاول وعباراتها متجمعة لان المحور المذكور بعباراتها تقيس ادعاء الباحث والتي صيغت على شكل الفرضية المذكورة" والتي بلغت (١٣,٣٢) وهي بدورها كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار والتي بلغت (١,٩٨٩) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات الحرية (٨٧) او من خلال مستوى الدلالة الاحصائية للاختبار حيث كانت اقل من مستوى الدلالة المفترضة من قبل الدراسة الحالية وبذلك ان نرفض الفرض العدمي (ان الآراء والاجابات المبحوثين تتجه نحو المحايدة) ونقبل الفرض البديل أي ان الآراء نستطيع والاجابات تتجه نحو الموافقة اعتمادا على الإشارة الموجبة الاحصائية الاختبار وبالتالي قبول الفرضية الاولى أي قبول الادعاء الباحث بان هنالك تغيرات في أسعار الصرف العملة في إقليم كوردستان العراق وذلك وفق اراء عينة البحث.

الجدول (٦) نتائج اختبار الفرضية الأولى

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	قيمة إحصاء (t)	الفرق بين متوسطي العبارة والفرضي	مستوى الدلالة الاحصائية	النتيجة
هنالك تغيرات في أسعار الصرف العملة في إقليم كردستان العراق	3.92	0.65	16.49%	78.34%	13.32	0.92	0.00	قبول الفرضية

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

الفرضية الثانية:من خلال الجدول (٧) والتي تضمنت نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي تمثلت بـ " تطبيق معيار رقم (٢١) وتأثير التغيرات في سعر العملة ".

تبين من خلال الجدول واستنادا على قيمة احصاءه (t) والمقابلة لمتوسط المحاور الثاني " تم اختبار المحور الثاني وعباراتها متجمعة لان المحور المذكور بعباراتها تقيس ادعاء الباحث والتي صيغت على شكل الفرضية المذكورة" والتي بلغت (١٥,٠٢) وهي بدورها كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار والتي بلغت (١,٩٨٩) عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) ودرجات الحرية (٨٧) او من خلال مستوى الدلالة الاحصائية للاختبار حيث كانت اقل من مستوى الدلالة المفترضة من قبل الدراسة الحالية وبذلك نستطيع ان نرفض الفرض العدمي (ان الآراء والاجابات المبحوثين تتجه نحو المحايدة) ونقبل الفرض البديل أي ان الآراء والاجابات تتجه نحو الموافقة (الإشارة الموجبة الاحصائي) وبالتالي قبول الفرضية الثانية والتي جاءت بها الدراسة الميدانية الحالية وبمعنى اخر قبول ادعاء الباحث والتي أفادت بان تطبيق معيار (٢١) تؤثر وتؤدي الى حدوث تغييرات في سعر الصرف في إقليم كردستان العراق وذلك وفق اراء المبحوثين من افراد عينة البحث.

الجدول (٧) نتائج اختبار الفرضية الثانية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	قيمة إحصاء (t)	الفرق بين متوسطي العبارة والفرضي	مستوى الدلالة الاحصائية	النتيجة
تطبيق معيار رقم (٢١) وتأثير التغيرات في سعر العملة	4.07	0.67	16.43%	81.42%	15.02	1.07	0.00	قبول الفرضية

المصدر : من اعداد الباحثين استنادا على التحليل الاحصائي

ومن المهم ان نذكر هنا ومن خلال قيم الأوساط الحسابية المرجحة ونسب الاتفاق للمحورين مجتمعة والمبينة في الجدول (٦) و (٧)، وجد ان كل من المحورين كانت الآراء عندها تتجه نحو الموافقة ولكن بنسب مختلفة، حيث وجد ان المحور الثاني والتي نصت على " تطبيق معيار رقم (٢١) وتأثير التغيرات في سعر العملة " جاءت بالمرتبة الأولى من الأهمية حيث كانت نسبة الاتفاق من حيث الآراء (٨١,٤٢%) مقارنة بالمحور الاول والتي افادة بـ " تغيرات في أسعار الصرف العملة في إقليم كردستان العراق " حيث وصل نسبة الآراء المتفقة بالنسبة للعبارات المحور المعني متجمعة (٧٨,٣٤%) وجاء بالمرتبة الثانية . اما بالنسبة لمدى تجانس الآراء للمبحوثين فقد وجد ان المحور الثاني جاءت بالمرتبة الأولى من حيث تجانس الآراء حيث كانت نسبة معامل الاختلاف بين الاجابات (١٦,٤٣%) كانت أكثر تجانسا مقارنة بالحور الاول بنسبة (١٦,٤٩%) من معامل الاختلاف وعلى وفق اراء عينة البحث من المبحوثين.

الفرضية الثالثة: من اجل اختبار الفرضية الثالثة والتي جاء بها الدراسة الميدانية الحالية والتي تنص على وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغير تطبيق معيار (٢١) على المتغير تغيرات في أسعار الصرف العملة ومن خلال الجدول (٨) والذين يبين من خلاله تحليل العلاقة التأثيرية بين المتغيرين المذكورين وتبين ان هذا التأثير كانت ذات دلالة إحصائية وذلك بناءا" على قيمة الاختبار الاحصائي (F) المستخدمة في اختبار نموذج الانحدار حيث كانت قيمتها والبالغة (٩٣,٣٩٤) اكبر من قيمة الجدولية للاختبار والبالغة (٣,٩٥٥) عند درجات الحرية (١،٨٦) ومستوى الدلالة الاحصائية المستخدمة في الدراسة الحالية والبالغة (٠,٠٥) او استنادا على قيمة مستوى الدلالة للاختبار والبالغة (٠,٠٠٠) حيث كانت قيمتها اقل من قيمة مستوى الدلالة المفترضة والمذكور أعلاه.

الجدول (٨) تأثير تطبيق معيار رقم (٢١) على تغيرات في أسعار الصرف العملة في إقليم كردستان العراق

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	تغيرات في أسعار الصرف العملة			
	الثابت (B0)	ميل الحدي (B1)	F	R2
تطبيق معيار رقم (٢١)	1.143 t(3.725) sig.(0.000)	0.747 t(9.664) sig.(0.000)	93.394 sig.(0.000)	52.06%

**: معنوية عالية عندما تكون sig≥ (٠,٠١) F(0.05,1,86)=3.955

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائي

ومن جانب اخر نجد ايضا ان قيم معلمات الانحدار المقدرة من معلمتي ثابت الانحدار (B_0) والميل (B_1) كانت ذات دلالة احصائية أيضا وذلك استنادا على مستوى الدلالة الاحصائية لمعلمتي النموذج حيث كانت قيمها وعلى التوالي (٠,٠٠٠) لكل من المعلمتين اقل من مستوى الدلالة الاحصائية المفترضة في الدراسة الحالية والبالغة (٠,٠٥) وبتعبير اخر عندما لا يتم تطبيق المعيار المعني فان مستويات التغييرات في سعر العملة تكون موجوداً بمقدار ثابت وقدره (١,١٤٣) درجة وكذلك عندما تتغير مستويات تطبيق المعيار بمقدار درجة واحدة فإن مستويات تغييرات في سعر العملة تتغير بمقدار (٠,٧٤٧) درجة وبنفس الاتجاه. وأخيرا تبين ان المتغير المستقل والمتمثلة (تطبيق معيار رقم (٢١)) تفسر التغيرات التي قد تحدث في متغير التابع والمتمثلة بـ (تغيرات في أسعار الصرف العملة) وذلك بنسبة (٥٢,٠٦%) اما النسبة المتبقية والبالغة (٤٧,٩٤%) فتعود الى متغيرات أخرى تؤثر في متغير "تغيرات في أسعار الصرف العملة " والغير المتضمنة في النموذج.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١-الحاجة الضرورية في اقليم كردستان العراق لتطبيق معيار رقم (٢١) للتواصل المستمر مع كل التغيرات و التطورات المالية في قطاع المالية والمصرفية.

٢- تبين من نتائج المحور الاول الفقرة الثانية فتح دورات تدريبية حول اعمال البورصة وكيفية صرف العملات ومشاركة الموظفين بنسبة (٨٦,١٤%) .

٣- ومن خلال النتائج الاحصائية توصل الباحثان الى أن نسبة الطلب اليومي لعملة الاجنبية (دولار) قد يؤثر على سعر الصرف العملات الاجنبية مقابل دينار العراقي بنسبة (٢١,٨٨%) ويعنى ذلك أن نسبة العرض اليومي للعملة لدى البنك المركزي في العراق يؤثر على تغير سعر الصرف .

التوصيات:

١- يجب أن يكون هناك توجيهات وتعليمات خاصة بالمعيار رقم (٢١) لدى المصارف الاهلية في اقليم كردستان العراق .

٢- ضرورة اخراج قانون خاص من وزارة المالية والمختصين بمنع صرف وتبديل العملات الأجنبية في الاماكن غير الرسمية.

٣- من الضروري التزام البنوك بتطبيق معيار رقم (٢١) لأنه يؤثر على تغيرات اسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار الامريكي.

المصادر والمراجع:

١- أرنز اليفين أ. ، الدرراندال ج. ، وبيسلي، مارك س. " المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد" مدخل متكامل، الكتاب الأول، تعريب ومراجعة : أ.د. محمد عبدالفتاح العشماوي و أ.د. غريب جبر غريب، دار المريخ للنشر، سنة، ٢٠١٣.

٣- الشيرازي، عباس مهدي، وآخرون، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، ص٢٢ -ص٣٨ ، غزة - شارع الثلاثيني - مقابل الجامعة الاسلامية ، فلسطين، سنة ٢٠١٥ .

٤- صيام، ص٦ - ص١٢، سنة ٢٠٠٥.

٥-علي، هيشو ريبوار، " الافصاح والشفافية لحوكمة الشركات في المصارف التجارية" مدخل نظري - تطبيقي، مطبعة دلير، رقم الايداع لدى المديرية العامة للمكتبات ، الطبعة الاولى، السليمانية، العراق، سنة ٢٠١٥ .

٦- فتح الله ،دلشاد عماد، أنموذج مقترح للإفصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية في اقليم كوردستان العراق في ظل المعايير المحاسبية الدولية" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية، ص٣٢ - ٣٤، رقم الايداع (٤١٤) ، نيسان ٢٠٠٨.

٧- القاضي، وحمدان، ص١٣، ٢٠٠٨ .

٨- محمد، ص١٤٧ - ص١٤٩، سنة ١٩٨٢

٩- الأسدي، علي عبد العالي خشان، "نحو نظرية عامة للوكالة اللازمة" الطبعة الاولى، ص١٨٣- ص٢١٦، منشورات الحلبي الحقوقية، فرع اول بناية الزبن- شارع القنطاري، بيروت، لبنان، سنة ٢٠١٥ .

10- Halbouni, S. (2005), "An Empirical Investigation of the Perceived Suitability of International Accounting Standards for Jordan", Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 21 No. 1, pp. 73-102. https://doi.org/10.1108/10264116200500004 ,Emerald Group Publishing Limited, Jordan, 2005.